

الإدماج المهني : مقاربات نظرية ونقدية

عمر درّاس (201)

مقدمة

يعود تاريخ بروز إشكالية الإدماج المهني إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي، وقد تزامن ذلك مع السياقات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم والدول الأوروبية المتطورة خصوصا بعد تراجع الديناميكية الاقتصادية المعتبرة التي عرفتها بعد الحرب العالمية الثانية، أو ما يسمى بالثلاثين سنة المجيدة (Les trente glorieuses).

ولعل من أبرز الأحداث الاقتصادية والسياسية التي أرغمت السلطات العمومية على إعطاء أهمية رئيسة لمشكل الإدماج المهني لدى بفتة الشباب هي :
- التراجع الكبير والمستمر لنسب النمو الاقتصادي لكل الدول الأوروبية من جراء التزايد المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي.

(1) Université Oran 2, Département des Sciences Sociales, 31000, Oran, Algérie.

(2) Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, 31000, Oran, Algérie.

- جمهرة التعليم ومجانيته في جميع أطواره، وتوافد أبناء الفئات الاجتماعية الشعبية على مختلف التخصصات رغم الطابع التمايزي والانتقائي الذي طغى على توجهاته.
- التباين المتزايد بين التطور البطيء للمنظومة التربوية والتكوين المهني من جهة، والتطور السريع في المجال التكنولوجي والتنظيمي لنظام الانتاج.
- ولم تتأخر التأثيرات السلبية للعلاقة المضطربة بين التكوين و التشغيل في الظهور في أوساط الشباب، فهذا الأخير عانى من التزايد المتواصل لنسب البطالة نظرا للتغير القائم في المنطق الجديد لسياسة التشغيل (المفارقة الموجودة بين منطق الكفاءة ومنطق التأهيل). ومن هنا يمكن القول بأنّ نظرية التلازم « adéquatinniste » بين مجال التكوين وعالم الشغل، أو بين المنظومة التربوية ونظام الانتاج، قد جرى دحضه ولم يعد ساري المفعول، ومن هنا توجب إعادة النظر في إشكالية طرح سياسة الادمج المهني، والتي أصبحت ظاهرة ذات بعد سياسي تساءل بالدرجة الأولى المسؤولين السياسيين من أجل إجبارهم على بناء تصوّر جديد، وتقديم حلول عاجلة وملائمة عن طريق اقتراح برامج جديدة واستراتيجيات مجدية للحد من توسّع هذه الظاهرة وتفاقمها. لهذا الوضع، اقترح المسؤولون السياسيون في الدّول المتطوّرة إجراءات عاجلة أهمها :
- إنشاء أجهزة مؤسساتية متنوعة تعنى بمساعدة العاطلين في إيجاد العمل وتوجيههم لتسهيل عملية إدماجهم في سوق العمل.
- تجنيد الجمعيات المتخصصة في دعم ومساعدة العاطلين عن العمل.
- خلق سلسلة من مراكز الدّراسات المتخصصة قصد جمع المعطيات الكمية حول كل ما يرتبط بالشغل والبطالة والادمج والتكوين المهني¹.
- استحداث مرصد علمية متخصصة (des observatoires)، تهتم بالمتابعة والمراقبة تطوّر البطالة وخصائصها، وكذلك تحديد بنية الكفاءات وأوضاعها، وقد كان الغرض من ذلك التعرف على احتياجات المؤسسات الاقتصادية ورسم استراتيجيات ملائمة لتلبية رغبات سوق العمل من مختلف الكفاءات والمهارات.

¹ فمثلا في فرنسا تم إنشاء مركز البحث حول الكفاءات (CEREQ) والمعهد الوطني للإحصائيات الأوربي (INSEE).

السياق العام والإطار النظري

استطاعت هذه الإجراءات تصحيح الكثير من الاختلالات الداخلية والخارجية (endogènes et exogènes) في مجال السياسات الاندماجية، كما استطاعت توفير معطيات كمية ومعلومات دقيقة ساعدت الباحثين على إجراء الكثير من الدراسات، ومكنتهم من تطوير مقارباتهم وطرح العديد من الفرضيات الجديدة والدقيقة لفهم وتحليل ظاهرة الادماج المهني.

مكنت المعطيات الإمبريقية ونتائج الدراسات الميدانية الباحثين والخبراء من تجاوز الأطروحة التقليدية التي سادت مدّة طويلة في « زمن الرفاه » والقائمة على التصرّو التكاملي والتلازمي بين المنظومة التربوية والمنظومة الإنتاجية، مما جعل من عملية ضبط التوازن بين المنظومتين تتم وفق منطقتي التعديلات الظرفية لإشكالية البطالة وسياسة التكوين، غايتها في ذلك تقليص نسب البطالة التي أصبحت تؤرق المسؤولين السياسيين. أمّا الاستنتاج الثاني في هذا المجال فمرتبط بمفهوم الإدماج المهني الذي لا يزال لم يرق بعد إلى المكانة العلمية التي تجعل منه معطى إمبريقي قابل للأشكلة. وهذا الطرح أشار إليه الباحثون في علم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس، وأكدّه الخبراء الذين يشتغلون حول الموضوع بمراكز الدراسات العمومية والخاصة.

ويقدم هؤلاء على ذلك دلائل عديدة ، تتمثل في أن مصطلح الإدماج المهني ما زال مصطلحا أمبريقيا ولم يصل بعد إلى أن يتشكّل كمجال بحث يرتكز على إطار نظري ناضج وبرايقم (paradigme) واضح يتم الاجماع حوله، والسبب في ذلك يعود بالأساس إلى تعقّد مصطلح الإدماج المهني نفسه وتعدّد أبعاده وتداخل التخصصات والأطروحات والمدارس المختلفة والانتماءات النظرية والأيدولوجية للباحثين في العلوم الاجتماعية. ويمكن إضافة سبب آخر يتمثل في عدم اكتمال مستوى النضج المعرفي والأبستمولوجي للمصطلح نفسه.

وبناء على ما سبق، نعتقد أنّه رغم اختلاف المقاربات النظرية والمنهجية التي توصل إليها العلماء، فإنّه من الواجب إعادة تجديد النظر فيها وعدم الاكتفاء بتحديد المؤشرات الكمية والمناهج الوصفية خاصّة عندما نعرف أنّ إشكالية الادماج المهني-

الاجتماعي تخضع إلى تقلبات البنيوية يشهدها سوق العمل والسياسات الجديدة للتشغيل، ولا يستثني ذلك المجال الثقافي والتمثلات والاعتقادات والمواقف والمشاريع المهنية والاجتماعية لدى الشباب. وهذه الطروحات تحيلنا إلى أن تطوّر مصطلح الإدماج المهني يرتبط أساسا بالمقاربات المختلفة التي اعتمدها المتخصّصون كل وفق قناعاته الأيديولوجية وتصوراته الخاصة .

نقترح في هذا السياق نماذج من المقاربات النظرية المقترحة من أجل مقارنة إشكالية الإدماج المهني.

الأطروحات والمقاربات المختلفة في أدبيات مفهوم الإدماج المهني

« etsinnoitauqéda » أو التلازمية

انطلقت في بداية التسعينيات سلسلة من الدّراسات الأمبريقية بمنطلق بسيط يتمثل في التّصوّر الضيق للعلاقة المتكاملة والمتساوية ما بين المنظومة التربوية من جهة، ونظام الإنتاج وقطاع الخدمات من جهة أخرى. وانكبت هذه الدّراسات حول متابعة الشباب المتخرّجين من المدارس لفترة زمنية تتراوح ما بين 9 و 12 شهرا بغرض معرفة حيثيات وطبيعة المشاكل التي تعيق إدماجهم الأنسب ومصيرهم في سوق العمل.

وإن انضمت مدارس اقتصادية وبسيكولوجية أخرى في هذا الصنف من المقاربة -والتي يمكن اعتبارها امتدادا لهذه الأطروحة المعادلاتية والآنية « thèse instantanée / thèse adéquationniste » - فإنّها ساهمت من الجانب الكمي في تقديم معطيات إحصائية ومعلومات دقيقة حول وضعية وسير سوق وتجزئه مثل نظرية بلقنة، (balkanisation du marché du travail) وتفرع سوق العمل وكذا نظرية الرأسمال البشري والطلب الاجتماعي الموجه للمنظومة التربوية ونظرية تحديد الشغل : كل هذه المدارس المنتمية لهذا التّصوّر الضيق والتفاعل الميكانيكي ما بين المنظومتين التربوية والإنتاجية سرعان ما أظهرت محدوديتها العلمية للفهم المعقد والمتشعب لظاهرة الإدماج السوسيو-مهني في سوق العمل.

الإدماج المهني عملية ديناميكية معقدة ومتعددة الأبعاد

إنّ التصوّر الشامل الذي ينطلق من اعتبار ظاهرة الإدماج على أنّها عملية معقدة متقطعة وطويلة المدى لم يفرض هذا نفسه في أوساط الباحثين إلا عندما أدرك هؤلاء أنّ ظاهرة البطالة أصبحت هيكلية ومزمنة، وتمسّ جميع الفئات الاجتماعية ولمدّة طويلة من جهة، وأنّ الانتقال من مجال الدّراسة إلى عالم الشغل لم يعد تلقائياً وسهلاً كما كان يزعمه أصحاب المقاربة السابقة.

تولّد من جرّاء هذا التصوّر الجديد مجالات بحث متعدّدة وقنوات للتفكير المختلفة ساهمت بتشكّل تراكم معرفي لفهم هذه الظاهرة دون أن تعالج جميع جوانبها لأنّ العديد من التساؤلات بقيت مطروحة وبدون أجوبة مقنعة. وفي هذا الإطار لم يحصل الإجماع حول تعريف واحد وشامل لهذا المفهوم لحد الآن، لهذا فإنّ تعدّد وجهات النظر والتعاريف لظاهرة الإدماج المهني والمقاربات النظرية والمنهجية المختلفة ما زالت مفتوحة للنقاش ما بين المتخصصين، ويمكن تلخيص أهم هذه المساهمات الحديثة فيما يلي :

- المساهمة الأولى والجديرة بالذكر، جاءت من طرف (Rose, 1984) الذي لم يقتصر في طرحه لإشكالية الإدماج المهني كونها عملية معقدة فحسب، بل يقترح مصطلح الانتقال المهني (Dubar, 2001)، والتي تعني تنظيم الانتقال ومعرفة ميكانيزماته من خلال إبراز الأشكال الاجتماعية لسير عملية الحصول على الشغل. ومن خلال ذلك يمكن التوصل إلى تحليل الإدماج المهني في بعده الاجتماعي المهيكل، وهنا لا يقتصر الأمر فقط على الشّباب بل يشمل كل الفئات الاجتماعية الباحثة عن العمل.

مقاربة أخرى تنطلق من أنّ الإدماج المهني يجب دراسته من وجهة نظر شمولية بما في ذلك كل الفاعلين الاجتماعيين، ومن ثمة فهم الأبعاد والعوامل التي تتدخل في تشكّل عملية الإدماج المهني. وتستند هذه المقاربة على تحليل سلوكيات واستراتيجيات مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وكذا تحديد دور كل واحد منهم في تشكّل عملية الإدماج المهني الذي يتمّ تحديده ورسمه من طرف المشغلين وأرباب المؤسسات الاقتصادية والمسؤولين الذين يقومون بتصوّر خاص لسياسة التشغيل، إضافة إلى المعنيين بالأمر، أي معرفة

استراتيجيات وتصورات الشّباب الباحث عن التّشغيل والراغب في العمل ومعرفة مشاريعه الحياتية والمهنية وهويته المهنية التي يصبو إليها مستقبلا. من هنا يتعمّق التّصوّر النظري والطرح المهني للإدماج المهني باعتباره عملية تضارب وتفاعل بين منطلق واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين، بمعنى آخر فإنّ التّعريف على هويّة الفاعلين الذين يتدخلون في عملية الإدماج ومساهماتهم في ذلك تجعل من هذا الطرح والتّصوّر أكثر واقعية وجدية وشمولية. وهنا لجأ بعض المتخصّصين في علم الاجتماع التربوي على وجه الخصوص إلى تحليل دور الجامعة ووظيفتها الفعلية من خلال دراسة الفضاء الجامعي وخصوصيات منتوجه ومدى تجاوبه مع رغبات وتطورات وطلبات المشغلين الاقتصاديين.

قدم كلود دوبار (Dubar, 2001) في مقال مطوّل وجهة نظره وأطروحته حول ظاهرة الإدماج المهني بناء على حصيلة نقدية للدراسات السابقة إذ يصرّح « أن الإدماج المهني هو عملية مبنية مجتمعيًا ونتاج اجتماعي، أين يتدخل عدّة فاعلين اجتماعيين ومؤسسات رسمية تقوم بتفعيل استراتيجيات متنوّعة في عملية الإدماج والخاضعة لمنطق معين وتجارب بيوغرافية داخل سوق العمل » (Dubar & Demazière, 1994).

لذا وجب إعادة النظر في طرح إشكالية الإدماج المهني من جديد وتحليله من منطلق نتاج التفاعلات التي تتموقع على مستويين رئيسيين :

- المستوى الأول مؤسّساتي (التصوّر الشمولي) يرتبط بسياق اقتصادي محدّد تاريخيا من منظور مجتمعاتي (sociétaux) حول العلاقات السائدة بين المكانة المهنية والاجتماعية والعمل، أو بين المنظومة التربوية والمنظومة الإنتاجية والخدماتية .

- المستوى الثاني الذي يهتمّ بالفرد نفسه (التصوّر المصغر) وبالاستراتيجيات القائمة بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الأساسيين داخل منظومة الأنشطة المحلية والقطاعية. وأخيرا يمكن القول من خلال ما سبق، بأنّ تعاريف مصطلح الإدماج المهني تبقى محل نقاش واسع وتضارب متباين بين الباحثين كل حسب تخصصاتهم. ونظرا لحدائثة المصطلح، لم يتم بعد التوصل إلى إجماع حول تعريف شامل.

ولعل أهم الصعوبات التي اعترضت الباحثين في تقديم تعريف مقنع لمصطلح الإدماج المهني، هو ذلك الغموض الذي يرتبط بتحديد زمني لعملية الإدماج من حيث بدايتها وكذا زمن نهايتها واكتمالها.

وفي هذا الصدد يعتقد J. Vencens بأن الإدماج المهني يتحقق عندما يحصل الشاب الباحث عن الشغل على وضعية « استقرار مهني » في فترة زمنية محددة تماشى مع مشروع حياته، ودون أن ينوي تغيير وضعية شغله ومن ثمة التوقف عن البحث عن شغل آخر. قسم آخر من العلماء يفترض أن عملية الإدماج تكتمل عندما يحصل الفرد على مكانة أو وضعية مهنية مستقرة في سوق العمل والتي تمكنه من اكتساب تجربة مهنية مؤهلة (Verniers, 1997) حتى وإن عاش هذا الشاب حراكا مهنيا وجغرافيا.

بعض علماء الاجتماع مثل روبرت كاستل (Castel, 1991) ينظر إلى الاندماج على أنه فضاء مهني يعبر أولا وقبل كل شيء على سند مميز للانتماء في البنية الاجتماعية ما دام أن الإدماج المهني هو بمثابة الموجه والموقف لتمتين الروابط الاجتماعية وتماسكها عكس وضعية التهميش. فالإدماج المهني هنا، يمكن الفرد أن يحقق ذاته ويشكل هويته المهنية ويحصل على الاعتراف الاجتماعي لتفادي ضياع الانتساب الاجتماعي.

.La désaffiliation

وجهة نظر سيكو-اجتماعية يقترحها علينا سالا (Sala, 2000) وتهتم في عملية الإدماج أولا بالجانب المتعلق بتأثير هذه الظاهرة على تطور شخصية الفرد ومدى تفتحها على المحيط المهني والاجتماعي وتحقيق ذاتها في العمل والولع به ودرجة إدماجها اجتماعيا، وكذا درجة التزامه به ومدى حريته في اختياراته المهنية وفي مجال اتخاذ القرار لحياته بصفة عامة.

خاتمة

رغم تعدد التعاريف والمقاربات، ما زال النقاش مفتوحا حول صعوبة تحديد متى تبدأ عملية الإدماج المهني ومتى تنتهي. ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أنّ هناك تقدما ملحوظا في

المجال المعرفي والأبستمولوجي للظاهرة بناء على نتائج الدّراسات المنجزة والمتعددة والتي تشير إلى فكرتين هامتين هما :

- إنّ الإدماج المهني هو شرط من شروط اكتساب الاستقلالية المالية والعاطفية بحيث

يحصل بها الفرد على مكانة المواطنة (Fournier, Bourassa & Paugam, 2000).

- الإدماج المهني هو عملية تدريجية، معقدة متقطعة نسبيا (Rose, 1999) ؛ تبرز

هذه الخصائص بصفة متزايدة أثناء الأزمات الاقتصادية وتتخذ نماذجا وأشكال من

الإدماج المهني غير النمطي الذي يتميز باستمرار العمل الهشّ ودوامه وعدم الاستقرار المهني

والجغرافي المزمّن.

Bibliographie

Dubar, C., & Demazière, D. (1994, janvier). *L'insertion professionnelle des jeunes de bas niveau scolaire : trajectoire biographique et contexte structurel*, CEREQ, document, (91).

Dubar, C. (2001), La construction sociale de l'insertion professionnelle. Dans *Education et société*, (7), 23-36.

Fournier, C., Pelletier, R., & Beaucher, C. (2000), the Canadian. *Journal of Higher éducation*, 17(03).

Rose, J. (1984), *Enquête d'emploi : formation chômage emploi*, Paris : Economica,. Les jeunes face à l'emploi.